# الفصل السابع

## تأمل الحرب

## الأولويات السياسية والاعتبارات الإستراتيجية

لكل حرب دائماً هدف.

ذلك لأنها نشاط مجموعة منظمة تتعهد بوضع النهايات لسياسة ما، إنها محاولة واعية وعقلانية لاستخدام القوة الحربية لضمان رغبة نهاية دولة ما - أو كسر إرادتها - والتي تمتد خلف النصر في ساحة المعركة. يمكن أن تكون النية تكمن في صد المعتدي، أو الاستيلاء على الأرض أو إسقاط نظام ما، أو إضعاف عمل القوة العسكرية المنافسة، أو إرغام الخصم لكي يعدل عن تصرفاته، وربما تكون الأهداف أوسع لتحقيق أمن أعظم، أو زيادة في الاستقرار، أو تحسين التأثير والقوة. وفي أحسن الظروف، فإن وجهة نظر الحكومة في توظيف القوة العسكرية ضد الدول الأخرى يعتبر خياراً أخيراً تلجأ إليه. الحرب هي عمل عنيف يتسبب بالموت، والدمار، والتشرد، ويتطلب مستوىً عالياً من الالتزام السياسي والاقتصادي. كما أن تكاليف الهزيمة باهظة، مع معدل النتائج السلبية المحتملة والتي تكمن في:

- الاحتلال.
- تغيير النظام.
- تجزئة الأقاليم.
- تفكيك الإمكانيات العسكرية.
- المقاطعات الاقتصادية.
- ادعاء الإجرام ضد القادة المحليين.

بينما تكون القوى الرئيسية المهزومة في الحرب ضد معارضات أضعف يمكن أن تنشر بعض أسوأ تلك النتائج، ولو أنهم غير محصنين ضد الدمار القصير والطويل الأمد.

ربما قاسى جمهورهم من أزمة ثقة بينهم وبين أصحاب المناصب الحكومية الذين يمكن أن يكونوا غير أقوياء بما فيه الكفاية، وربما عانت القوى المسلحة من فقدان المصداقية.

عادة، تكون التأثيرات الأوسع للحرب غير متوقعة، ولا يوجد وسيلة تضمن بأنها سوف تكون مفيدة، حتى لهؤلاء الذين قد يكونوا حققوا أهدافهم الفورية.

ولذلك، تستطيع الحروب أن تعدل موازين القوى، وتعيد ترتيب المشهد السياسي، في كلا المنطقتين التي حدثت فيها، محلياً وعالمياً.

كما يمكن أن تكون النتيجة القصيرة المدى في حالة عدم استقرار، وعدم القدرة على التوقع.

وهكذا، فإنه وعلى المدى الطويل، سنلاحظ ظهور خصوم جدد، وتكتلات غير متوقعة، بل وغير مرحب بها، وانتشار تقنية السلاح عمودياً وأفقياً، حيث أن الولايات الأخرى قد استوعبت دروس الحرب.

تبدأ الحرب بقرارات معقولة من قبل كلا الطرفين اللذين سيجنيان أكثر بواسطة القتال، وبشكل أكبر من البقاء في حالة سلام. كما أن الاستخدام المنظم للقوة يمكن أن لا يكون مخطط له، أو يمكن أن يكون غير مرحب به، ولكن يبيِّن السجل التاريخي بأن الحروب لا تبدأ أبداً بالصدفة. فالأحداث أو الأخطاء في التقدير يمكن أن تحدث، أو يمكن للأزمات أن تتصاعد إلى نقطة حيث يبدو العمل العسكري غير مخطط له الخيار الوحيد العملي، ولكن قرار القتال دائماً يكون متعمداً، وغالباً ما يستشهد على القضية على أنها حالة حرب عرضية، فحادثة حرب "المانشوريان" في عام 1931، كانت في الحقيقة متعمدة، حيث استخدم القادة العسكريين اليابانيين ذريعة التخريب الحاصل لسكة الحديد اليابانية المحلية لمهاجمة الموقع العسكري الصيني في "مقدن" بدون تفويض من الإمبراطور أو التجهيز كجزء من صراع ناجح مطول ونهائي من أجل الدفاع عن حق أسبقية الجيش وقيمه وطموحاته، ولكن في الحقيقة، فقد كانت تلك الطموحات تتضمن إنشاء قانون ياباني يعمم على كل أقاليم "منشوريا".

كسبت نظرية الحرب العرضية رواجاً كبيراً في الحرب الباردة عند قدوم الأسلحة النووية، حيث اضطراب العلاقات بين القوى العظمى، وقد أقنعت القيادة غير الخبيرة والإجراءات المضبوطة العديدَ من المحللين الإستراتيجيين من أن الانطلاق العرضي لسلاح نووي وحيد كان ممكناً ومعقولاً، بل ويمكن أن ينتج عنه كل الحرب النووية. ولذلك، فقد ظلت تلك المخاوف افتراضية، لأنه لم يطلق أي سلاح نووي بسبب الغضب الذي لا يزال متفاعلاً منذ أن استخدم في اليابان في الحرب العالمية الثانية.

**نهاية حادثة الحرب:**

منذ منتصف القرن العشرين انتهت ما تسمى حادثة الحرب بين الدول، ولم تعد تستخدم معظم الدول القوة العسكرية لحل النزاعات، ولكن القليل لا يزال يستخدم القوة العسكرية لحماية أو لتطوير فوائدهم الاقتصادية، أو لأبعد من ذلك، من أجل طموحاتهم السياسية.

لكن هذا لا يعني بالطبع أن ظاهرة الحرب المتفاعلة بين الدول قد أصبحت منقرضة. فبعض النزاعات قد أنهت السيادة، وحدود الأرض وتصاعد الغليان من أجل الوصول إلى حالة الحرب، ولذلك، فقد قامت بعض الدول بغزو الجيران الأصغر، والأضعف، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية حين قررت طرد القوات العسكرية العراقية من الكويت في عام 1991، وكما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مرتين لإسقاط الحكومات المعارضة.

ولكن في مطلع القرن الواحد والعشرين، ومع تطور نسبة التكاليف، فقد تم تحويل تلك التكاليف إلى منافع لتوظيف القوة العسكرية من أجل تحسين المصالح المحلية التي كانت مدركة بشكل واسع من قبل معظم الدول على أنها مصالح عظيمة. وبعد أن اكتشفت معظم الحكومات الآن من أنها تستطيع حماية، وتحسين مصالحها دون اللجوء إلى استخدام القوة. وهكذا، فقد أصبح يوجد العديد من الأسباب لهذا التحول في المفاهيم:

يكمن السبب الأول في أن احتلال الأرض لم يعد ضرورياً لتأكيد الحصول على

مصادر ضرورية للبقاء الاقتصادي. وذلك مع انتهاء زمن السيطرة، وعولمة الإنتاج، وتحرير التجارة العالمية الذي يعني بأن تلك الحكومات تستطيع أن تفعل ذلك بسهولة وأمان وأن تنتج مصادر احتياجاتها في السوق العالمي. كما أن التطورات الحاصلة في العلم والتكنولوجيا قد أكدت هذا إلى حد بعيد على أنه عندما تكون السلع ناقصة، فستزداد الرغبة في سد الحاجة، أو أن يُعثر على بدائل.

ولذلك تتوقع الحكومات انطلاق معدلات عالية من المعيشة لسكان بلدانها، ولكن مواجهة المنافسة في الصناعات التقليدية يمكن أن تشجع على التحول إلى قطاعات أخرى، مثل الخدمات والموارد مالية. كما وتستطيع الشركات التحرك بعيداً نحو مجال الاستثمار، واستخدام القوى العاملة في الأنظمة الاقتصادية الأقل تطوراً.

لقد فقدت الأرض الأهمية كحاجز دفاعي مع تطور أنظمة التحرير الطويلة الأجل، ولذلك فقد أصبحت سياسة الانتحاري قاذف القنابل، آيلة للزوال. حيث لم يعد هناك ضرورة لسعة العيش. فقد استقر السكان، أو قلّلوا أماكن ضغط السكان على الأرض بشكل كاف، وأصبحوا يحصلون على غذائهم في أماكن أصغر، ويعود الفضل في ذلك إلى تطوير الهندسة، وتقنيات البناء والزراعة.

بعض المحللين الأمنيين اعترضوا على أن الأهمية الإستراتيجية للأرض سوف تزداد في المستقبل بسبب التزويد بالمياه النقية الذي يتم عبر الأرض. فالماء حيوي من أجل بقاء الإنسان، ومن أجل الزراعة والصناعة، ولكن ليست كل الدول تملك الحق للتزود بشكل كافٍ. فالبعض يعتمد على الأنهار التي تمر خلال العديد من البلدان، ويجعلونهم بالغي الحساسية تجاه جيرانهم فيما يتعلق بسياسات استخدام المياه.

وفي مواقف شبيهة بتلك، ما يحدث ضمن الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وفي تجنب الصراع مرة تلو مرة، وإلى حد بعيد، عن طريق المحادثات الحكيمة للاتفاقيات الإقليمية. وهكذا، فقد ظلت الأرض مصدر توتر بين الدول بسبب النزاعات الطويلة الجارية من أجل الاستقلال، أو بسبب المورثات الاستعمارية المبهمة، أو حتى بسبب بعض الشذوذ في التاريخ على سبيل المثال كترسيخ معاهدة حرب سابقة، أو بسبب تحرك السكان.

وفي حين أن أغلب تلك النزاعات قد حُلت أو نوقشت بواسطة الطرق الدبلوماسية، فإن العديد من الدعاوى القضائية غالباً الآن تنتهي بالتحكيم النهائي عن طريق المؤسسات القضائية العالمية.

وهذا بدوره ينقلنا إلى سبب آخر، أي إلى عدم استخدام القوة عبر الدول.

منذ الحرب العالمية الثانية، نوقش واتفق وطبق جزء كبير من القانون العالمي والأنظمة التي تحكم سلوك التعامل عبر الدول، وذلك بناء على معطيات تتعلق بالأمن العالمي. كما أن تطورات القانون الدولي ترتبط مباشرةً بالنزاع المسلح والتي سوف نناقشها بالتفصيل في الفصل التالي، كما وسوف يتم شرح تلك التطورات بوضوح، ولكن وفق ترتيب الأنظمة، والقوانين، والمؤسسات من التوترات عبر الدول، ولأن هذا المستوى من الاتفاقيات على الحركة الحرة للتجارة قد أنهى الهجمات البحرية التقليدية على الشحنات التجارية المنافسة، خلال تشكيل مفاوضات القانون البحري وضمان الادعاءات البحرية المحلية وحقوق نقل المستخدم، إلى اتفاقيات تحديد انتشار نظام الأسلحة عمودياً وأفقياً.

قد تكون فرصة فرض السيطرة على الأراضي المكتسبة هي أيضاً أقل جاذبية على ما كانت عليه في السابق. حيث اعتاد الناس مرات عديدة على الفكرة وممارسة الهيمنة، وتطور نظام الدولة، وازدياد القومية، وتصفية الاستعمار، وانتشار الديمقراطية.

كل هذه الأسباب تكاتفت لتعزيز الأولوية العالمية لفصل النزاع. كما وأنه من المحتمل أن الاحتلال الأجنبي سيواجه مقاومة عنيدة ما لم يكن السكان المحليون مستنفذي القوة جرّاء حرب سابقة، ولذلك تعتبر تكاليف المقاومة أكثر بشكل مثير من فوائدها.

في كل حالات الاحتلال التي طبقت في الحروب السابقة في القرن العشرين، والتي يكون أكثرها يستشهد بها على أنها ناجحة، وبالتحديد، ما جرى في تحالف القوة العسكرية الألمانية واليابانية بعد الحرب العالمية الثانية. وفي كلتا الحالتين، إن النزاع السابق الطويل، دموياً، وكثير الأعباء، ومن المحتمل أن يكون البديل قبول

تحالف الاحتلال، الاحتلال من قبل الآخرين، مخيف أكثر، على عكس النصر في الحرب، وهذا ما شعر به الاتحاد السوفيتي.

يبدو - من خلال التجارب - أن نجاح الاحتلال يكون باهظ الكلفة أحياناً، كاحتلال النازيين لجيرانهم الأوروبيين خلال الحرب العالمية الثانية، واحتلال الاتحاد السوفيتي لشرق أوروبا، ويمكن أن تستوضح في جزء منه بواسطة الاستنزاف. فالنتائج النفسية في حال تلك الدول التي حدثت الحرب على أرضها قد عانت الكثير من الخسائر في الحرب العالمية الأولى، وكذلك النتائج الواقعية في حال الدول التي غُزيت من قبل الألمان في البداية.

وفي كلتا الفئتين، كان المحتلون قادرين على إيجاد نخبة محلية من الذين شاركوهم عقيدتهم، وكانوا مستعدين للتعاون معهم.

كانت وسائل المقاومة محدودة في كل الحالات، لأن القوات العسكرية المحتلة كانت تمتلك احتكار التسلح والقدرة على تنظيم وتحديد انتقال الناس والبضائع.

وأخيراً، فإن قوات الاحتلال العسكرية كانت أكثر من قادرة على تسديد ضربة وحشية كعمل انتقامي ضد المقاومين. ولكن ليس من السهل على الإطلاق حدوث أي من الحالتين السابقتين في القرن الواحد والعشرين. فنفس العوامل التي أدركتها الحكومات ذات مرة، والتي سهلت تحرك الناس والبضائع عالمياً سمحت لانتشار سهل للأسلحة الصغيرة، وبذلك لتقويض احتكار العنف وقواه المسلحة، وبنفس الوقت، أصبح السلاح الصغير والذخيرة متاحة، كالأسلحة التي تصنع في الغرب وفي الاتحاد السوفيتي القديم والتابعين لهم والتي جددت أدواتها للحفاظ عليها. أما بالنسبة للأسلحة المستعملة فقد انتشرت في مناطق حل النزاع، كما حصل على سبيل المثال في "كمبوديا" وفي الأسواق الجديدة.

كانت الأعمال الانتقامية القاسية ضد مقاومي الاحتلال أيضاً صعبة جداً. فمنذ الحرب العالمية الثانية كان ثمة نمو قد حدث، ولكن لم يصبح عالمياً بعد الالتزام العالمي بحقوق الأفراد إلا بعد أن اشترك مع التطور المفاجئ في المحادثات لجعل دولة أو مجموعة تسيء للآخرين على أن تكون الإساءة مرئية بحيث ممكن أن تجذب

اللوم العالمي مع إمكانية القيام بعمل تأديبي. حيث كانت الدول قادرة على التهرب من الإدانة العالمية جرّاء معالجة مضطربة للسكان المحتلين، وكانت كذلك بسبب أن منافع المحتل كانت تعتبر متوافقة مع تلك القوة العسكرية الرئيسية والدول الإقليمية.

ولكن الفوائد اختلفت، كما وجدت "أندونيسيا" مثلاً بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أن الصمت الغربي عن القمع في إقليم "شرق تيمور" وأماكن أخرى قد مهدت الطريق لنداءات المطالبة بالحرية والديمقراطية بشكل أكبر.

إن ارتفاع التكاليف وانخفاض الفوائد جرّاء استخدام القوة العسكرية ليست السبب الوحيد الذي جعل الدول نادراً ما تلجأ إلى الحرب. فقد ظهرت في هذا المضمار مجموعتين من القيود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:

- تهديد الانتقام بالسلاح النووي.
- أو التهديد من التصعيد لحرب نووية استدعى حذراً إضافياً.

وذلك كما فعلت القيود على استخدام القوة العسكرية والذي يحتفظ به في دستور الأمم المتحدة.

وسوف يتم مناقشة نتائج كلا العوامل على تطور وتطبيق الإستراتيجية الحديثة بعمق في الفصل الثامن.

الحرب تحدث بكل تأكيد. ولكن من أجل كل الأسباب التي نوقشت، فإن الحروب عبر الدول نادراً ما تحدث، وكلها كانت محدودة أكثر من الحروب الشاملة.

وكما لاحظ الخبير الإستراتيجي "كلاوس فيتز"، فإن الحروب المحدودة مختلفة كثيراً في مواصفاتها عن الحروب الشاملة، لكونها عرضة لقيود سياسية كبيرة.

ولأن الحرب هي "عمل قوة عسكرية منظمة لإرغام العدو على فعل رغباتنا" وتتضمن عملاً حيوياً، رد فعل، والتصعيد، فإنها عادةً تؤدي إلى ثلاث نتائج قصوى تكمن في تنفيذ:

- أعلى حد من استخدام القوة العسكرية.

- نزع سلاح العدو كلياً.
- أعلى حد من الجهد.

وهكذا، فكلما كانت الأهداف الطموحة للمجموعة شاملة، اتبعت الحرب المسار الطبيعي وأصبحت الحرب مطلقة.

كان الخبير الإستراتيجي "كلاوس فيتز" يكتب عن حروب نابليون التي كانت ثورية بطموحاتها ومجهودها بالمقارنة مع حروب أوروبا الحيوية في القرن الثامن عشر، والتي تنذر بعصر جديد لحرب قريبة مطلقة.

ولكن في الحقيقة فإن تلك الحروب الجديدة لم تكن مطلقة، لأنها لم تكن تصعد للوصول إلى الإمكانية التجريدية.

أما بالنسبة للخبير "كلاوس فيتز" فهي لم تحقق أية نتائج إستراتيجية طويلة الأمد، وذلك بسبب أن الحرب تشكل دائماً وتقيد بأهدافها السياسية، ولذلك، فإن التعقل سوف يصدر أمراً لإيقاف الإبادة الجماعية المتبادلة.

ولكن، على الرغم من ذلك، فقد كانت الأهداف السياسية من حروب نابليون الطموحة تتوافق مباشرةً مع ميل العناصر العسكرية للعنف، وقد نتج عنها ما هو معروف بالحرب الشاملة.

**الحروب المحدودة:**

تبدو تجارب الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين في أنها تؤكد الاتجاه نحو الحرب الشاملة مع حشد الخصم لكل السكان، تحويل الأنظمة الاقتصادية لإنتاج منتجات الحرب، واستخدام كل القوى العاملة، والتقنية لتواكب الهزيمة عن بعضها البعض ومن ثم الاستسلام.

وهكذا، لم تتكرر الحرب الشاملة ضمن الدول، ومن جهة ثانية، فمنذ أن رفضت دولتان أو مجموعة من الدول الدخول في الصراع، وحيث التزموا بالدفاع الغير مشروط عن بعضهم البعض، ولم يظهروا الرغبة في استخدام كل الوسائل المتاحة تحت تصرفهم.

فعندما تكون الحرب شاملة، تكون من أجل طرف واحد في النزاع. كما حدث في

شمال فيتنام كحالة مؤيدة لهذه الفكرة، ففي تلك الحرب، فقد وحّد قادتها الفيتناميين فصائلهم لكي يؤمنوا أكبر قدر من الدفاع الذي كان بمستوى عال جداً، ولذلك، كانوا قادرين على بذل أي شيء للدفاع عن أرضهم ضد القوة العسكرية الفرنسية المتفوقة تكنولوجياً في الفترة الواقعة بين عامي 1946 وعام 1954، وكذلك مع الولايات المتحدة في الفترة الواقعة من عام 1962 وحتى عام 1975.

ولذلك، فإن معظم الحروب - منذ الحرب العالمية الثانية، والتي تشمل كل الحروب المأجورة من قبل الديمقراطيين الغربيين - تشبه إلى حد قريب جداً الحروب التي قامت في أوروبا في القرن الثامن عشر، والتي كانت تحارب من أجل أهداف تفتقر إلى الاستسلام التام، والاسترقاق ومع أقل التزام ممكن.

كانت تلك الحروب المقيدة مقيدة بأهدافها، وبالامتداد الجغرافي، وبالوسائل الموظفة لها، وبالالتزام.

ومن هذا المنطلق، فإن الأهداف المحدودة يمكن أن تكون للإصلاح أو للإجبار بالقوة لتغيير سلوك دولة أو مجموعة ما، أو لصد التهديدات المحدودة، أو لمعاقبة أعمال معينة، أو لاستعادة أو الاستيلاء على قطعة أرض، أو للحصول على مراكز عسكرية مرموقة.

ولكن في بعض الأوقات، تكون الأهداف محدودة، ومتعلقة بالأطراف المتنازعة التي ليس لديها طموح عسكري أو سياسي.

في عام 1982 كانت حرب "جزر الفوكلاند" مثالاً جيداً حيث لم يخطط لا الأرجنتين ولا المملكة المتحدة إلا لتصريح حقوق الملكية على الجزيرة. أو القرار لمواصلة الأهداف المحدودة التي يمكن أن تتأثر من قبل أهمية تأثيرات فقدان الاستقرار التي حدثت جرّاء اتباع أهداف طموحة أكثر.

وهذا ما كان يحدث في الماضي، حيث حصر حكام أوروبا في القرن الثامن عشر مساعيهم العسكرية لحجز حصون وبلدات بعضهم البعض، وفي جزء آخر بسبب أنهم أدركوا أن المحاولات الجادة لتقويض موقع بعضهم البعض يمكن أن يفتح

مجرى واسعاً من التساؤلات عن نظام القانون الملكي في الأرض.

يمكن للحدود الجغرافية للحروب أن يترتب عليها تخمين الممتلكات (وحدة الصف)، أو يمكن أيضاً أن تتأثر بالرغبة لتقليل القلق العسكري والسياسي الذي يمكن أن يحدث إذا ما توسعت الحرب.

وليس فقط ما حدث مع "هتلر" الذي اختار القتال على جبهتين في نفس الوقت، فهل كان يؤمن بأنه هناك خيارات أخرى.

يمكن أن تكون الحرب محدودة بواسطة معارضة توظيف مصادر عديدة، كالقيد الشائع على استخدام القوة في أوروبا في القرن الثامن عشر. ولكن لم يكن باستطاعة أحد من الحكام في ذلك الوقت توفير القوى العاملة، أو المصادر كلها خارج النزاع، وذلك لأنهم كانوا منهكين بسبب حرب الثلاثين عاماً، وبسبب الحاجة لنمو إيرادات جباة الضرائب من الناس، ومن المنتجين لإيجاد قوة اقتصادية كانت هي هدفهم الأول.

يبدو أن فقدان أنظمة العديد من الأسلحة المناسبة والملائمة، والمستويات الأقل من التقنيات، ونظام نقل ضعيف، وقلة موارد تأمين الإمكانيات، يمكن أن يقيد من الخيارات الإستراتيجية لبعض الدول. على سبيل المثال، كان أمام "أندونيسيا" خيار قليل فقط لحصر نفسها بغارات، وبمستوى منخفض خلال سحقها "لماليزيا" أو لمواجهة الحملة في عام 1960.

ولكن ضمن تلك الظروف المقيدة، سوف تتولد ممانعة مفهومة للمجازفة بالتصعيد الرئيسي، خصوصاً عندما يملك الخصم القدرة على الثأر والانتقام.

وهكذا، فقد كانت كل الدول، من ناحية أخرى، قد عقدت من مخزونها من الأسلحة، بحيث يجب أن تهتم على وجه لخصوص بالتصعيد في زمن الأسلحة النووية. ولذلك، فإن الطريقة التي حددت الخيارات الإستراتيجية من قبل وجود الأسلحة النووية سيتم مناقشتها أيضاً وبالتفصيل في الفصل التالي، وهي مناسبة هنا لملاحظة أن تلك الأسلحة لم توظف فقط كرادع في زمن السلام، بل واستمالت الحذر في أزمنة الأزمات، ولكن حددت المطامح والنشاطات في التخطيط وإنجاز الحرب.

إنه لأمر يدعو إلى السخرية حقاً، حيث أن انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالتحديد الأسلحة النووية قد أصبحت واحدة من أكبر التهديدات في القرن الواحد والعشرين، وأصبح منع انتشارها الآن هو هدف الحرب.

وكما كتب الخبير الإستراتيجي "كلاوس فيتز": لا تُستهل أي حرب إذا تصرّف بحكمة.

ودون البحث عن جواب السؤال: ماذا يمكن أن نحرز من الحرب؟.

فإنه وبذات العبارة التي أوضحها "كلاوس فيتز" والتي لطالما كانت منسية حين قال: "يحتاج القائمون على السلطة لأن يكونوا واضحين بشأن استخدام القوة من أجل تحقيق أهدافهم".

تكون الحرب مفيدة بوضوح في صد الباغي، كما حدث في حرب "جزر الفوكلاند" وفي حرب الكويت عام 1991، حيث يمكن هنا استباحة استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية محدودة، وكما حدث في اختطاف الدكتاتور البانامي الجنرال "مانويل نوريجا" عام 1989 على يد بعثة الجيش الأمريكي، ولكن في العديد من الظروف الأخرى، فإنه سوف يكون استخدام القوة أقل حسماً، وربما يسهم في التوتر وانعدام الأمن.

فالحرب العراقية - الإيرانية، والمعارك الأندونيسية - الباكستانية، وغزو إسرائيل للبنان في عام 1982 كل هذا يتوافق مع هذه المقولة.

وآخر هذه الحروب، قد بدأ بهدف محدود ومباشر، وهو وقف هجمات الفلسطينيين على إسرائيل من جنوب لبنان، ولكن سرعان ما تطورت إلى محاولة تغيير توازن القوى المحلية في لبنان.

وبعد حملة طويلة ودموية كان على إسرائيل الانسحاب تحت ضغط قوى المقاومة، تاركة ميراثاً متجدداً لعلاقات حتى أكثر مرارة مع الفلسطينيين.

يبدو أن العديد من توقعات الحرب في العالم المعاصر مساو لغزو لبنان في اتساع طموحها السياسي وبنفس الطريقة فإنها صعبة التحقيق. فالقوة الآن تستخدم لإنشاء الظروف الضرورية من أجل الوصول السياسي للأهداف، ولكن استخدام القوة في

هذا المجال يمكن أن يكون محدوداً، ويمكن أن يجعل الهدف السياسي مستحيلاً في الواقع.

منذ نهاية الحرب الباردة في عام 1989، فإن بعض الحروب الأهلية التي حدثت قد صنفت في ثلاث فئات من الأهداف وتضمنت دورين بارزين للقوى المسلحة:

- **الدور الأول:** حرب الخليج في عام 1991 حيث قامت الحرب من أجل هدف محدد وواضح وهو دحر المعتدي خارج الدولة غزاها.
- **الدور الثاني:** الائتلاف بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة كان لطرد القوى العراقية من الكويت ولإعادة السيادة لها.

كان الهدف العسكري بسيطاً وسريعاً وقابلاً للتحقيق بين التباين الكبير في القدرات، مع تعاون الدول المجاورة، وخلق بيئة عملية، مفتوحة وسهلة العبور.

وفي مثال آخر، لقد زودت فاعلية القوى المتحالفة في عام 1999 بتناقض مميز. فقد كان هدف حلف الناتو أن يجبر الرئيس الصربي "سلوبودان ميلوسوفيتش" على وقف الاضطهاد الذي ينفِّذه بوحشية بالغة ضد "الألبان" في إقليم "كوسوفو"، والعودة إلى المفاوضات حول مستقبل ذلك الإقليم. طالب حلف الناتو من "ميلوسوفيتش" السماح لقواته بالمرور بحرية في كل المناطق في "صربيا" وكذلك الموافقة على منح الاستقلال "لكوسوفو" بعد مدة انتقالية تقدر بثلاث سنوات.

ولكن هذه الأهداف لم تكن سهلة التحقيق بالقوة. فالإصلاح العسكري الفعال يعتبر إشكالية بطبيعته؛ لأنه لا يتوافق مع طبيعة مزاج الحرب. وهكذا، فعوضاً عن اشتراك الجهود الضخمة، المركزة والواعية التي تعتبر ضرورية للحفاظ على الخصم غير مستقر، كان الإجبار يتضمن تطبيقات محدودة للقوة المبعثرة مع توقفات مؤقتة للسماح للعدو للإذعان، ولكنها تعود لتتصعد فقط تدريجياً في حال الفشل.

كانت هذه العملية تعطي الخصم الوقت لإعادة التجمع ثانيةً وتكملة قواهم، وتقوية أو تشتيت قدراته وتطوير وتأدية سياسة معاكسة. كان قرارهم تقريباً يبدو متصلباً من حيث التخمين المنطقي في أن وظيفة القوى المحدودة والمدروسة تشير إلى فقدان الالتزام الجدي.

كما كانت كل تلك العوائق واضحة في عمل القوى المتحالفة، في حين أن عدم الموافقة على استهداف بيئة العمل الصعبة يعزز الأمور المعقدة، وكانت التوقعات السياسية يجب أن تكون مشذبة مع استهلال المناورات الدبلوماسية لتجنب التصعيد الغير مرغوب به من الضربات الجوية إلى الوحدات العسكرية.

تعتبر "الكوسوفو" مثالاً واضحاً على إحدى الصعوبات في تحقيق الأهداف وقت الحرب، وأن الدول لديها أكثر من هدف عندما تلجأ إلى الحرب، ويمكن أن يكون الهدف المعلن لمعالجة وضع معين، ولكن يمكن أن يكون هناك أهداف أقل وضوحاً، وعلى سبيل المثال طمأنة أو تعبئة العامة، والتظاهر بعزيمة أو القوة على الدول الأخرى، والوصول إلى طلبات العمل الشعبية والعالمية، والمشاركة في الدعم، وتدعيم علاقات الحلفاء، وبرهنة منافع منظمات الأمن، أو تأمين منافع أوسع.

وفي حال عمل القوى المتحالفة، فقد كان حلف الناتو ككل غير متجاوب فقط مع القلق الإنساني، ولكن أيضاً كان متلهفاً للتظاهر بالصلة الوثيقة المستمرة بتغيير بيئة الأمن الأوروبية. وهذا الطلب الثاني قد عقد الجهود لإنهاء عزل الألبانيين الكوسوفويين.

كانت الحرب التالية داخل الدولة تتمثل في هجوم الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان ضمن تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول. وهنا، كانت الأهداف هي قطع رأس تنظيم القاعدة وتحييد المنظمات الإرهابية، وتجريد الجيش الطالباني من القوة، وتمهيد الطريق لتطوير الديمقراطية وفاعلية أفغانستان اقتصادياً، بحيث يصبح الإرهابيون غير قادرين على إيجاد ملجأ آمن، كما أن فرض العقوبات سوف يظهر قرار إدارة "بوش" إلى الشعب الأمريكي المهزوز.

ولذلك، فقد أثبت استخدام القوة، أمريكياً ومحلياً، فاعليته، وكما كان متوقعاً في إزاحة جماعة "طالبان" عن السلطة وحرمان قائدهم من زعامة القاعدة.

ولكن الهدف الأوسع في تحييد تنظيم القاعدة قد مُني بفشل ذريع، وفي جزء منه بسبب قدرة بعض قادة التنظيم على الهجرة خارج البلد، وفي جزء آخر بسبب عدم فهم طبيعتهم في المقام الأول.

كانت القاعدة، ولا تزال تعتبر أقل من منظمة وأكثر من إلهام، ومع تزويد القادة بالذخيرة والتدريب وتحفيز السكان المبعثرين من المسلمين المتطرفين ضمن جدول أعمال متنوع، بالإضافة إلى العقيدة الشائعة فإنهم كانوا يستطيعون الوصول إلى إحداث متغيرات كبيرة من خلال العنف.

وهكذا، فإن البحث الطويل الأجل عن الدمقرطة ورد الاعتبار الاقتصادي لأفغانستان ظل شبحاً ضبابياً وغير محدد.

بعد الهجوم على أفغانستان، قادت الولايات المتحدة الأمريكية - بشكل فوري - ائتلافاً سياسياً من الدول الغربية لغزو العراق في عام 2003. وقد فحص المحللون قائمة الأهداف المعسولة المعلنة من قبل الولايات المتحدة، والتي تضمنت تفعيل حرية العراق، ولكن الهدف الأكثر تشويشاً بالنسبة لهم، كان في خطر اتباع سياسة الحياد بسبب التهديد المفروض من قبل صدام حسين باستخدام أسلحة الدمار الشامل المزعومة، ولذلك فقد تم استخدام العنق بشكل وحشي من قبل القوات الغازية دونما اعتبار أي أسباب إنسانية، وذلك من أجل بناء نموذج ديمقراطي لشرق أوسط حيوي إستراتيجياً - على الطريقة الأمريكية - وأن يصبح مستقراً ولا يشكل أيّما قلق في المستقبل!!.

ظهرت الحكومات الأخرى - ضمن التحالف التي انضمت إليه - أثناء المعارك على أنها تشارك تلك الأهداف، ولكنها كانت محفزة برغبة إظهار التضامن مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كان من العقلانية بمكان أن نفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت أول هدفين من أهدافها، من حيث:

- إعطاء الحكومة العراقية الضعيفة قوى مسلحة.
- فقدان صدام حسين لشعبيته ضمن تابعيه وأعوانه.

ولكن خلق ظروف توصل إلى تطوير السياسة الديمقراطية والهامدة يجب أن يعترف بها على أنها مهمة صعبة جوهرياً، بل ويمكن أن تتوقف كما يمكن أن تساعد عن طريق استخدام القوة العسكرية.

يتطلب التخطيط لاستخدام القوة العسكرية من أجل تغيير نظام ما حجماً كبيراً من التفكير اليقظ. كما أن تحريك النظام يمكن أن يكون خيار الدول التي تملك سلطة القوة المسلحة الضرورية، ولكن هذا فقط يعتبر جزءاً من التحدي ليس إلاّ.

إنه أمر غير سهل يمنح الاستقرار من سياسة ممزقة إلى شكل مفضل بالنسبة إلى السلف المطرود. كما يمكن للإدارة المحلية والخدمات أن تعاني إذا أزيل نظام الموالين السابق، مما يعيق بدوره جهود إعادة بناء وعملية الإصلاح السياسي.

ولذلك، فإن المنافسة الأصلية على السلطة والتأثير يمكن أن يتضمن جيداً العنفَ كنتيجة نهائية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نشوء سياسة ضعيفة وغير مستقرة وحتى معادية.

وكانت كل تلك الخصائص المزعجة واضحة إلى درجة أكبر أو أصغر في الغزو السابق للعراق عام 2003.

**الحسابات الإستراتيجية:**

بدأت بعض الحروب بتوقعات أنها سوف تُحدث تأثيرات إيجابية خلف المسرح المباشر. وهذا بالضبط ما حدث في عملية تحرير العراق، حيث كان أحد الأهداف الأساسية إنشاء نظام ديمقراطي سلمي، والذي سوف يمثل نموذجاً إيجابياً للدول الإسلامية في الشرق الأوسط.

كما أن انتشار الديمقراطية سوف يخلق منطقة حيوية إستراتيجياً، وأقل قلقاً، وفي وقت واحد يخفف درجة الإحباط السياسي المعتقد في أنه يكمن في الإرهاب العالمي المثير.

ولكن كل أنماط الحروب تكون غامضة وغير متوقعة، ولها تأثير معاكس على المناطق التي تحدث بها، وحروب تغيير النظام ليست استثناء في هذه الحالة، حيث أن اتحاد المناطق العراقية للسنّة، والشيعة والأكراد يقلق جيران العراق بالنسبة للأقلية للكرد، وخصوصاً تركيا، بينما الهيمنة السياسية للشيعة يمكن أن تقلق جيرانها السنّة، وهؤلاء الجيران، بالنسبة إلى إيران - التي تعتبر بالدرجة الأولى الدولة الشيعية الوحيدة خارج العراق - قد بدأت المحاولة للتأثير على مسرح الأحداث المساهمة في

الأحداث الإقليمية غير المتوقعة، والتي لا تنبئ باستقرار إقليمي جيد.
وبذات الوقت، فقد أغضبت الحرب العراقية العديد من الدول الإسلامية وشحنت اتباع أكثر للتعبير بالعنف، كما وأظهرت بعض الحكومات في المنطقة عدم الميل الجدي للتحرر.
قبل اللجوء إلى القوة العسكرية، يجب على صانعي القرار حساب أهمية الهدف، وفرص النجاح، والتفكير ملياً بالخبرات الإستراتيجية البديلة، والتبعات المحتملة من عدم خوض القتال.
تكون أهمية الهدف سهلة الحساب فقط عندما تواجه الدولة بتهديد مباشر وجدي لسيادتها، ولكنه من غير البسيط في ظروف محدودة أخرى لتقرير ما الثمن الذي يساوي دفعه في مجال المصادر الاقتصادية، المصائب، الازدراء العالمي، التغييرات السلبية المحتملة في ميزان القوة العسكرية. عندما يظهر بديل الحرب في إبادة مواطن أو مجموعة، احتمال النجاح، فإنه لن يميز في الخطة بشكل واضح. كما أن أي عمل سيبدو أفضل من لا شيء، بل وسوف تخطط للعمليات على أمل أن الكارثة يمكن تجنبها حتى يكون ميزان القوة مناسباً أكثر. ولكن في النهاية، وفي حالات نادرة، فإن كل الخيارات الإستراتيجية الأخرى سوف تكون مستنفدة، أو أنه سيكون مستحيلاً استخدامها. وهكذا، ففي ظروف مريعة أقل من ذلك، يبدو احتمال النجاح أكثر أهمية. ولذلك، فإذا كان الهدف محدوداً جداً، وكان بالإمكان تحقيقه فقط باستخدام القوة العسكرية، وكان من غير المحتمل شحذ الهمم لشن هجوم مضاد، فإن تحقيق النجاح سهل نسبياً.
وفي هذا السياق، يمكن ذكر الضربة الجوية الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي في عام 1981 كمثال واضح على ذلك. ولكن ليس من السهل تقدير إمكانية النجاح عندما يكون واحد أو كل تلك الشروط متنبهة. فالبقاء الأقوى في مجال انتشار القوة البشرية، المعدات المتاحة، والتقنية لا يضمن النصر، كما في مثاليّ حرب الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام والاتحاد السوفيتي في أفغانستان، لقد تعلموا في الطريق القاسية.

تتضمن بدائل الحرب محادثات مباشرة ومعتدلة حول القضايا المتنازع عليها، واحتواء الجيش، والاسترضاء، وعرض التنازلات الإستراتيجية والاقتصادية، ومدى الردع، أو القيام بأعمال تأديبية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، والضغوطات في المحافل الدولية، والحرمان من المساعدات، أو فرض مقاطعة على توريد السلاح، أو المقاطعات الاقتصادية الأخرى بوسائل أخرى.

تحاول الحكومات تقريباً معظم البدائل المتاحة لهم قبل اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، وبما في ذلك عرض التنازلات التي لن يكون لها نتائج مضادة جداً، أو أنه ستتلف أهدافهم تدريجياً بشكل ملحوظ.

ولذلك، فإن اتخاذ قرار استخدام القوة العسكرية، يتطلب من القادة العسكريين استخدام إستراتيجية دقيقة ومتمددة فهي إما تحقيق الأهداف السياسية أو إنهاء الحرب.

تبدو عبارة "الإستراتيجية" غير محصورة بالتهديد أو استخدام القوة العسكرية، ولكن يمكن أن تستخدم للتعبير عن أي خطة عمل مصممة من أجل تحقيق بعض النهاية المعقولة.

ففي مجال الأمن، يمكن أن يكون لدى الدول أو المجموعات المنظمة مستويات متعددة من الإستراتيجية. كما يمكن أن يكون لديهم إستراتيجية كبيرة، والتي هي مخطط واسع من أجل ضمان البقاء وتطوير الفوائد وأي من المنافع كما العديد من العناصر المرتبطة والضرورية، ومن ضمنها الدبلوماسية، والاقتصاد، والجيش. كما سوف يكون من المحتمل أن لديهم إستراتيجية دفاع، والتي هي خطة الدفاع عن أراضيهم، وسكان بلادهم، والفوائد من الهجوم المسلح.

ولذلك، فإن إستراتيجية الدفاع لا يجب أن تكون كلها دفاعية بالطبع، ولكن يمكن أن تتضمن بند (الدفاع المتقدم) أو التعامل مع التهديدات قبل أن تصبح مباشرة جداً. إن ما نتحدث عنه هنا هو إستراتيجية القوة العسكرية، والتي هي إستراتيجية خاصة أو خطة التهديد أو استخدام القوة العسكرية ضد خصم معين من أجل تأمين نتائج معينة.

تعتبر إستراتيجية القوة العسكرية هي الجسر الذي يربط المواطنين، أو مجموعة الأهداف مع عمليات الجيش في زمن الحرب. ولكن يمكن أن يكون من الصعب تطوير مسار إستراتيجية الجيش مسبقاً قبل العمليات العسكرية، ذلك لأن متطلبات العمل يمكن أن تنفجر فجأة، كما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد معركة ميناء بيرل هاربر "اللؤلؤة" في عام 1941: أو يمكن أن يكون الرد المطلوب في مكان غير متوقع، وبعيد، كما حدث مع تنظيم القاعدة في أفغانستان عام 2001 أو اتخاذ القرار بالقيام بعمل عسكري يمكن أن يكون ذا أثر رجعي وتدريجي، وذلك كما حدث في حرب فيتنام.

وهكذا، تعتبر بعض أنواع الهيكل الإستراتيجي مهمة لعدد من الأسباب، وهي أنه قد لا يستطيع المقاتلون التواجد أولاً مع القوة القصوى، أو لأسباب سياسية واجتماعية، أو اقتصادية، أو لأسباب أخرى، أو قد لا يكونوا قادرين على الاشتراك بمواجهة غير متكافئة، ويمكن أن تكون لانهائية.

ولذلك، فهم يحتاجون لوضع خطة إضافية من أجل زيادة فرص النجاح، وتقليل أرجحية الدفاع، واحتواء التكاليف والإصابات. كما أنهم يحتاجون أيضاً إلى خطة لحساب احتياجات الجيش، والدوائر الانتخابية المحلية والعالمية، وبقدرتهم على النجاح.

وهكذا، فبدون إستراتيجية تربط النهايات، والطرق، والوسائل، فإن استخدام القوة العسكرية يتحول إلى مجرد عنف طائش بلا سبب منطقي أو سياسي.

يمكن أن تكون صياغة معنى إستراتيجية الجيش مهمة للغاية، ولكنها ليست سهلة. فالقادة - وقت الحرب - ومخططو الجيش ليسوا ممنوعين عن سوء الفهم، أو الإجحاف، أو سبق الامتلاك، بل ويمكن أن يميلوا إلى وهم عدم الانهزام، وأنهم شديدو الإيمان بمبادئهم وتفوقهم العسكري، أو قد يتعرضون إلى ازدراء قدرات خصومهم. وقد يصل بهم الأمر إلى أن لا يصغوا إلى نصائح التحذير، أو إلى آراء المستشارين أو إلى مجموعة المفكرين، وقد يوافقون على ما يؤمنون به بقرار إجماعي، أكثر من عرض خيارات أخرى.

وبالنتيجة، فإن تقييم القوى المرتبطة يمكن أن يكون منحرفاً، في حين يمكن أن يكون تقييم مركز جاذبية الخصم قد أصبح خارج مجال التقييم، أو أن يصبح تقييم إمكانية الدعم المحلي أو العالمي في المكان الخطأ.

والتاريخ حافل بالأمثلة، بداية من تقييم المحارب الأسطوري "هانيبعل" الخاطئ من أن قبائل الإيطاليين سوف تهجر "روما"، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ادعاءاتها الخاطئة من أن القصف الإستراتيجي سوف يكسر عزيمة فيتناميي الشمال، أو حين اعتقد الرئيس الصربي "ميلوسوفيتش" بأنه سينجح بعد الضربة الجوية الأولى، إلى الأمل الزائف لصدام حسين في حرب الخليج الأولى حيث كان الائتلاف ضده قد كسر تحت ضغط الاحتجاج الشعبي المسلم. أو حين ظن المجلس السياسي لجنرالات الأرجنتين سهولة الاستيلاء على جزر "المالفيناز" أو جزيرة "فرانك لاند" من المملكة المتحدة بأن ذلك كان عنصراً أساسياً في الحل النهائي.

استطاعت الحكومات - حتى منتصف القرن العشرين - الاعتماد على الدعم الشعبي في العمل العسكري بناءً على هذا الدعم الذي استمرت من خلاله الحرب. ففي العديد من المجتمعات، فقد كان يُنظر إلى الحروب على أنها كالتعظيم، وكسمة متكررة للعلاقات الدولية. وقد بدا في بعض الأوقات أنه لا بديل ممكن، حيث كان على الدول القتال من أجل البقاء. ولكن الحرب الأهلية لم تعد تحدث إلا نادراً منذ الحرب العالمية الثانية حيث كان لديهم الدعم الشعبي، كما أن التعبئة لم تكن صعبة.

لقد أصبح أمراً بارزاً في أن كل الحروب التي اشتركت بها الدول الغربية - منذ منتصف القرن العشرين - توصف على أنها حروب كانت قد شُنت من جانب تلك الدول، وذلك أكثر من أن تكون حروباً للضرورة.

كما يؤمن صانعو السياسة بأن استخدام القوة في مناطق بعيدة يعتبر من الأمور الضرورية وذلك لمنع انتشار التأثير المنافس، ولتأكيد أمن الدولة الطويل الأمد، ولكن إحجامها عن الالتزام بإخلاص لتلك المشاريع قد اقترح أنواعاً أخرى.

كان من السهل نسبياً - في العقود الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - إقناع

المواطنين القاطنين في الدول الغربية بضرورة العمل العسكري للدفاع عن الأصدقاء، أو بالاشتراك في أحلاف. ولكن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في أندونيسيا قد غيرت كل شيء. فقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية عدم القدرة على إحراز أي تقدم مهم مع ارتفاع معدل الإصابات، ومع تآكل الدعم المحلي بسبب العمليات المستمرة، والتي بمجملها ساهمت بانسحاب أمريكا المخجل، مع وصية القلق العام من التدخل الأجنبي العسكري، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الأوسع.

وصف العديد من صانعي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية الخسارة في حرب فيتنام على أنها كانت بسبب إخفاق الإرادة، ولكن الحكومات الآن واعية تماماً لأهمية حملات الدعم الشعبي مقدماً، ومن خلال، أي التزام عسكري جدّي.

لقد طوّر بعض خبراء الإستراتيجيات نظريات معقدة عن حشد الدعم وذلك بناءً على تجربتهم في تشكيل رأي الناس في زمن السلام. وهكذا، ففي عهد الاتصالات العامة، وحجم الاشتراك السياسي، فقد طوروا تقييم أكثر المعتدلين المؤثرين والرسائل الرنانة.

ففي أستراليا، على سبيل المثال، كانت حكومة رئيس الوزراء "جون هوارد" التي انتخبت في 1996 قد فهمت أن راديو الردود يصل إلى مستمعين أوسع، وكانت الردود يقظة جداً لدرجة أن العديد من المستمعين باتوا على قناعة من أن أستراليا عرضة للتهديدات.

وهكذا، فإن الحكومات تستطيع أن تجري تقدماً باتجاه الحرب، وذلك بناءً على رغبات غالبية سكانها، وذلك تماماً ما فعلته السلطات البريطانية والأسترالية عندما انضمت إلى الولايات المتحدة الأمريكية في غزو العراق عام 2003.

ولذلك، فقد أثبتت مجموعة الأعمال السياسية تقنيات الدمار بناءً على سلسلة عناصر متضمنة أولويات التصويت حيث تقرر - معظم حقوق الاختيار السياسية للناس في النهاية من قبل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى أخرى محلية - عملية الحرب، ومستويات الإصابات، وأحداث الأعمال الانتقامية.

كانت حكومة رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" قادرة على نشر - على حد واسع - السخط العام على الحرب على العراق، وذلك بسبب أنه عقد البرنامج السياسي بشكل أوسع من البرامج المقترحة من قبل الأطراف الأخرى. ولكنه - على الرغم من ذلك - فقد خسر في الانتخابات اللاحقة، وبأغلبية الأصوات البرلمانية.

وفي المقابل، ففي أستراليا، لم تتأثر حكومة "هوارد" بالحرب، حيث فاز رئيس الوزراء - الذي قرر المشاركة في حرب العراق إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية - في الانتخاب التالي، وبشكل بارز من خلال التركيز على السياسة الاقتصادية، واستغلال سمعته كمدير قادر على مواجهة التهديدات الأمنية.

ولكن، على النقيض من ذلك، فإن الحكومة الإسبانية التي دعمت الحرب في وجه الاعتراض العام الهائل - والتي أرسلت قوات عسكرية إلى العراق بعد انتهاء العمليات العسكرية - فقد كانت أقل حظاً. هذا بالإضافة إلى متابعة الهجوم الإرهابي على قطار في مدريد عام 2004، وقد أدى ذلك إلى التصويت لحكومة جديدة تعهدت بانسحاب القوات الإسبانية من العراق.

وهكذا، يجب على مخططي الحرب أن يقيّموا عناصر القرار العام ضمن إستراتيجياتهم. فإذا كان الدعم المحلي مشكوكاً فيه، فمن غير المحتمل أن يجازف المخططون بحملة طويلة الأمد، والتي يمكن أن يكون فيها فقط دلالات غامضة عن العمليات، والتي تملك إمكانية انعكاس الثروة ومستويات تصعيد الالتزام. كما وأنهم لن يغامروا بمعدلات عالية من الإصابات.

وعلى العكس من ذلك، فإنهم سوف يرغبون في أن يقيدوا مدة الحرب، وتقليل الإصابات قدر الإمكان، كما أنهم سيسعون إلى أن يشكلوا إستراتيجياتهم حول هذه المطالب.

ولذلك، ففي حال الوقوع في حرب استنزاف - ومع التقدم الثقيل بوجود الجنود المصابين على الأرض ونقلهم إلى خارج ساحات المعارك - فقد يُستبدل التكتيك الإستراتيجي باستخدام أسلوب الإكراه باستخدام القوة الجوية عندما يكون الهدف تغيير تصرفات الخصم، وبواسطة العجز الإستراتيجي عندما يكون دفاع الخصم هو

الهدف. وكما لاحظت ذات مرة الأكاديمية الأمريكية "إيليوت كوهين" في أن القوة العسكرية الجوية تعتبر شكلاً غير اعتيادي، بل ومغرٍ، لعرض قوة الجيش، وقد يُنظر إلى ذلك كما لو كان مغازلة حديثة، تبدو وكأنها تمنح الرضا، ولكن بدون التزام.

ولكن في بعض الأحيان، قد لا تبدو أي من تلك الإستراتيجيات معقولة، ذلك لأن القوة المصابة على الأرض يجب أن تتحرك، وبينما تكون القوة العسكرية المخلصة كثيرة الإصابات، فإنه يمكن أن يتم الحدّ منها عندما تكون في مواقع مغايرة، في حين يمكن للدول المصابة بمكروه أن تحاول قطع القتال، وتسنده إلى آخرين، وذلك فيما يشير إليه الخبير الإستراتيجي "مارتن شو" في مخاطرة نقل الحرب. حيث تعتبر هذه الممارسة واحدة من الممارسات التي تؤرخ لنظام الدولة، وذلك ما حدث مع الرومان الذين وظّفوا القبائل المحلية لإعداد حروبهم على أطراف الإمبراطورية، وكذلك فعل أمراء القرون الوسطى الذين كانوا يستأجرون القوات العسكرية المرتزقة، ولكن في آخر القرن العشرين، فقد اختلف الوضع حيث اشتركت - عموماً - مجموعة مساهمات للقوات المسلحة من الدول الأقل تضرراً. وفي بداية القرن الواحد والعشرين كان هناك دعم الحركات الأهلية المسلحة.

ففي أفغانستان، على سبيل المثال، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت على حلف الشمال وجنودهم ليحل محل نظام "طالبان" الذي كان يحمي تنظيم القاعدة. بيد أن هذا النموذج المعين لحرب نقل المخاطر كان بمثابة خيار إستراتيجي آخر، والذي سوف يكون مفيداً في ظروف معينة.

ولكن من ناحية أخرى، ليس بالضرورة أن يجمع كل استهداف للدولة حركة مقاومة معينة منظمة وصلبة، مثل الحلف الشمالي الذي يمكن أن يمول من الخارج، وينال الدعم الجوي الآمن والقريب.

ولكن ذلك لم يفلح ما وجد في حرب العراق عام 2003، فعلى سبيل المثال، فإن إلغاء الأمل عند البعض حيث يمكن نقل استراتيجية الحرب الأفغانية إلى الواقع. ولكنه كان خياراً من محتمل أن يعتبر من قبل المخططين آملين تجنب الاشتباكات

العسكرية الطويلة والمؤكدة الخسائر.

ليس فقط الخسائر المحلية هي التي يجب تجنبها، وإنما انتشار الاتصالات العامة، وتطور الإعلانات الحديثة، ومخاطر الحياة، كما أن التقرير المرئي عن الحرب قد يساهم في ازدياد القلق حول تأثيرات الحرب على سكان لخصم. فالصور التلفزيونية عن المدنيين القتلى أو الجرحى، والنازحين، والمصدومين، كل ذلك يستدعي مشاعر التعاطف، والإحساس بالذنب، والشك من قبل المشاهدين، في حين أنه يمكن لردود هذه الأفعال أن تمتلك الإمكانية لإيقاف الدعم للعمليات العسكرية، وخصوصاً في تلك الحروب المحدودة المبررة على أنها للإنقاذ، والحماية، وتحسين حياة السكان.

فمنذ حرب "فرانكلين" وعندما كان البريطانيون قد حددوا عمل الإعلانات المتعلق بمسرح الحرب والعمليات الحربية، كما أن المخططين الغربيين قد وضعوا قيوداً محددة أكثر فأكثر على الصحافة لتقليل أرجحية الصورة السلبية المقلقة للمشاهد المحلي والعالمي.

في حرب الخليج كان معظم الممثلين لوسائل الإعلام بعيدين تماماً عن مسرح العمليات الحقيقي، في حين كان البعض القليل جداً منهم قد اختير وخُصص لوحدات الجيش، وسمح لهم بتغطية العمليات العسكرية المقامة من المصدر الأصلي.

ولكن الصحفيين كانوا لا يزالون قادرين على تقديم تقاريرهم من الطرف الآخر من الجبهة في بغداد، حيث كان باستطاعتهم إذاعة تقاريرهم وبث الصور، على سبيل المثال، وعلى الأخص صور النساء والأطفال القتلى حيث كانوا يحتمون في غرف محصنة تحت الأرض، وفي مناطق قريبة من أرض المعارك.

وهكذا، فقد كانت الأفلام التي بثت عن مذبحة العراقيين على الطريق الرئيسية الواصلة بين العراق والكويت مؤذية للغاية - وعلى الأخص بأنها كانت قد كشفت عن وحشية القصف اللاإنساني - قد ساهمت في قرار تحالف الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه نداء لوقف الأعمال العدائية الوحشية.

ولذلك، فقد كان على وسائل الإعلام أن تتحمل كبحاً أشدّ خلال غزو العراق في عام 2003.

كان على الصحفيين الذين يغطون الحرب استسقاء المعلومات من مصدر أو اثنين في المركز الإعلامي الرئيسي الذي يزود المعلومات الحديثة تباعاً عن العمليات المتواصلة، أو يتضمن الوحدات المتقدمة من الأفراد.

وقد صمم ذلك التضمين من أجل تحقيق نتيجتين:

- لتقييد حرية الحركة لممثلي وسائل الإعلام.
- ولتأكيد أنهم تقدموا في التعاطف مع الوحدات الجيش.

وقد كان كلا الهدفين قد تحققا - وبشكل واسع - خلال عمليات القتال في مرحلة الحرب.

كان "صدام حسين" مثل كل القادة عند الهجوم في زمن الاتصالات العامة، آملين في استغلال الحكومات الغربية لقابلية الإصابة، وذلك من أجل اتهامها بالتسبب بالمعاناة للمدنيين.

فقد سعى في حرب عام 1991 لكسر التحالف الذي امتد ضده من أجل استجداء التعاطف من جمهور الإعلام، خصوصاً أولئك من العالم العربي. وبقدرة عسكرية أضعف، ومتروكة له لتنمو بتسارع لغزو عام 2003، حيث أن كل ما كان يتمناه هو أن يستطيع سحب القتال المطول والأليم إلى منطقة خالية من السكان. ولكن تلك الخطة قد فشلت بسبب الإستراتيجيات التي طورت وطبقت عن طريق مقاتليه واستبقت نيته. سوف يستمر نداء مشاعر العامة ليكون السلاح الرئيسي في ترسانة الدول الأضعف عسكرياً، وسوف يستمر للتأثير على الإستراتيجية.

طالما احتفظت الحكومات بالسيطرة على الإرهابيين، فإنها سوف تكون قادرة على تقييد وسائل الإعلام والتأثير على تغطية العمليات العسكرية وتأثيراتها. وقد كانت أعمال الرئيس الصربي "سلوبودان ميلوسوفيتش" خلال عمليات قوى التحالف في عام 1999 واضحة بما فيه الكفاية.

وفي حين أن الحذر كان يكمن في أن رأي العامة لم يكن في صالحه، بشكل أساسي، فقد ذهب "ميلوسوفيتش" إلى توظيف مفاهيم جديدة وتشكيل تأثير إعلامي جديد. وقد كان ممثلو وسائل الإعلام الغربي عرضة للمراقبة الدقيقة،

والمضايقات الدائمة، والحجز، بل والطرد من "يوغسلافيا".
ومن جهة ثانية، فقد كان يسمح للبعض فقط بالعمل، ولكنهم كانوا مقيدين في تقاريرهم، وحرية تنقلاتهم، وكذلك المكان الذي يمكن أن يسافروا إليه خارج مدينة "بلغراد".
كانت تلك القيود تعني أن تقاريرهم يجب أن تركز - وبشكل واسع - على أنواع الصور والأحداث المفضلة لحكومة الصرب ونتائج تدمير حلف الناتو: كتدمير القنابل لأهداف غير واضحة وغير عسكرية، وموت المدنيين وحركة النزوح الكبيرة. مع ادعاء الصرب طبعاً على مدى وحشية قصف حلف الناتو، وقد كانت تلك التقارير ترسل أيضاً من خلال حملة منظمة عبر الإنترنت.
لكن حملة الإعلام الصربية قد مُنيت بفشل ذريع من قبل الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية ضد الحرب، بغض النظر عن حقيقة أن حملة الإعلام لحلف الناتو لم يكن لديها تخيلات للاستغاثة، وطلب العون، وقد كانت تتألف أولياً من تقارير موجزة معتمة وجافة، ومنقولة عبر وسائل غير دقيقة المصادر.
ولكن على كل الأحوال، لم يكن الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية مهتماً بأحداث "البلقان"، بل وأثبت لا مبالاة - بشكل كبير - حيال صور الدمار، والنزوح والمعاناة المزعومة.
وبشكل ملحوظ، لم يكن للمصابين في حلف الناتو اختبار حدود تلك اللامبالاة. لكن المشاهدين الأوروبيين - وعلى الأخص المنتسبون عرقياً أو دينياً مع معاناة الناس في "كوسوفو" أو "صربيا" - كانوا غير مرتاحين، ووضعوا بعض الضغوط على الحكومات من أجل حصر الاستهداف.
لقد أثّرت أولوية تقليل معاناة المدنيين بشدة على الخطط الإستراتيجية الغربية منذ حرب فيتنام. ففي حين كانت العديد من الخيارات العسكرية مقبولة في بداية الأزمات، فإنها تعتبر الآن لتمييز الاستخدام في حرب محدودة، متضمنة مناطق القصف، وحصر المناطق المدنية.
ولكن، حتى أشكال الاستهداف بدقة للحرب، مثل الاستخدام القسري للقوة

الجوية العسكرية والشلل الإستراتيجي، فإنه يجب أن يكون معدلاً لتجنب إيذاء المدنيين مباشرةً.

تعتبر البنية التحتية بمثابة الهدف الحرج وذلك بسبب أهميتها لنظام الخصم، أو يمكن أن يكون ثنائي الاستخدام بالنسبة للقوة المسلحة، كما أنها، يمكن أن تدعم السكان المدنيين.

ولذلك، فإن قوة الاتصالات والبنية التحتية للمواصلات كلها تندرج تحت هذا البند.

يعتبر تمييز الاستهداف مهماً لسبب آخر، حيث لا يوجد مُخططون عقلاء للحرب يريدون تشريد السكان المدنيين للخصم. وعلى الأخص إذا كان الهدف يكمن في فرض تغيير في تصرفات نظام، وتقوية دعم ذلك النظام في صنع وعي إستراتيجي غير ضعيف. ولكن عندما يكون الهدف تغيير النظام، وتنصيب حكومات أقل عدائية، فإن كلا المتطلبات الصغيرة الأجل، والهدف الطويل الأجل سوف تتلف تدريجياً، وبجدية، بواسطة أية معاملات غير طبيعية للسكان.

**المصادر والقوات العسكرية:**

تبدأ معظم الدول الحرب بسبب تأثر واحدة من قيادة المقاتلين بخياراتهم الإستراتيجية واضعين بعين الاعتبار قابلية التحمل الاقتصادية.

ولذلك، تشارك الحكومات بالتحالف في وقت الحرب كشركاء أصغر، حيث - من المحتمل - أن يكونوا أقل التزاماً بهدف الحرب، ولهذا السبب بمكن أن يكونوا أكثر تقييماً للتكاليف الاقتصادية. في حين أن العديد منهم سوف يواجهو بالقيود أيضاً - على مستوى القوى البشرية - التي يستطيعون من خلالها أن يلتزموا بالحرب وفي جزء منها، قد يكون ذلك الالتزام سبب الأهداف المحددة لمعظم الحملات.

وفي هذه الظروف، فإن كل الحكومات سوف تجد أنه من الصعب جعل حالة التعبئة للقوى البشرية بشكل أكبر من تلك الموجودة في الواقع في القوة العسكرية المنظمة، أو في الاحتياط التابع لها في حال كان مسموحاً لهم قانونياً الخدمة فيما وراء البحار.

وفي وقت آخر، حيث تمتلك العديد من الدول التزامات مضاعفة، لحفظ السلام

العالمي، والاستقرار، ورسائل الإنسانية، وما يترتب عن الواجبات والمواقع العسكرية، وإمكانية التمدد لهذه القوات.

يمكن لمعظم الدول كثيرة السكان، ومع قوات عسكرية كبيرة ومنظمة، بما فيها قوات الاحتياط أن تتوقع بشكل عام لأن تلاقي اتصالات قصيرة دون العديد من الصعوبات، ولكنها - كما في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حرب العراق عام 2003 والسنوات التي تلت - سوف توضح تلك الحكومات بأنها يجب أن تكون حكيمة عندما تتذكر أنه - تقريباً - كل الحروب قد تنتهي إلى حد بعيد، وأطول من المتوقع.

وهكذا، طالت مدة تحقيق نتائج حرب العراق، وكان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تسحب جنودها من مسرح القتال، وذلك إما بتغير سياسة ما وراء البحار كما فعلت في آسيا، أو بإقناع المتحالفين لحل التحالف، كما فعلت في أفغانستان.

كانت الإغاثة الإضافية لانتشار نظامي لوحدات الاحتياط، قد تحققت عن طريق تحويل الأمن للمدنيين الأجانب والموظفين، لمهام إعادة البناء في العراق إلى المقاولين الخاصين. ولكن متطلبات القوات العسكرية الأمريكية على الأرض المنظمة، وقوى الاحتياط والحرس المحلي ظلت تعاني بشكل قلق. فقد كان على الوحدات العسكرية التناوب بالعودة إلى العراق بعد أزمنة راحة قصيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك منظومات جنود الاحتياط التي انتهت عقود خدماتها، أو واجبات الاحتياط التي كانت تخدم بناءً على اختصاصاتها ذات الصلاحية المطلوبة، في حين أن الجنود الذين كانوا يتمنون إنهاء مهامهم، وجدوا أنفسهم يأمرون الجنود عندما أجبرت القوات المسلحة العسكرية على سياسة وقف الخسائر.

ليست الأرقام فقط هي التي تهم، ولكن يجب أن تكون المهارات الصحيحة أيضاً متوفرة. ذلك لأن الحرب الحديثة تتطلب قوات عسكرية مسلحة أكثر من القتال: كأن تكون ضمن المعدل العالي للمهارات، والهندسة المدنية، وترجمة اللغات، والحرب النفسية. كما يجب التأكيد على الخلط الصحيح للاختصاصات التي

ينبغي أن تكون متوفرة من أجل إنجاز المهمات المعطاة لكونها من الأمور الصعبة، خصوصاً للدول التي تنشر قواتها العسكرية في كل أنواع النزاع على كل الكوكب.

وفي المقابل، لم يكن لوجود الكثير مثل هؤلاء الاختصاصيين مكان للتوظيف في الجيش في زمن السلام، وحتى في وقت الحرب، فقد كان يتم اللجوء إلى الاختصاصيين من قوات الاحتياط.

ولكن الحفاظ على جزء من أفراد الجيش بعيداً عن أماكنهم المدنية لوقت طويل، يمكن أن يسبب مشاكل اجتماعية، اقتصادية، وسياسية على الجبهة الداخلية.

عندما ضرب إعصار "كاترينا" مدينة "لويزيانا" الأمريكية في شهر آب من عام 2005 كان الحراس المحليون غائبين عن مكان الخدمة في الولاية، وذلك بسبب تأدية واجبهم في العراق في إجلاء العقبات، وفرض جهود التهدئة، ولكن النتائج جاءت أبعد من ذلك، حيث تراجعت شعبية الرئيس "جورج بوش".

ولكن هذه الأنواع من النتائج يمكن أن تكون أكثر قسوة في كل الدول الصغيرة مثل "سنغافورة" التي اعتمدت إستراتيجية الحرب على تعبئة الاحتياط بشكل كبير، بحيث يمكن أن تصبح اقتصادياتها عرضة للتمزق في أحداث الحرب.

إن أي قوة عسكرية تحضر للحرب يجب أن تحتوي على أشخاص مدربين بشكل لائق، فالتاريخ يعج عبر أزمنة بعيدة بتجارب وحدات الجيش القليلة الفاشلة عن تحقيق واجباتها، والعمليات الخرقاء، والتراجع الفاشل، والابتعاد، والالتزام بالأعمال الوحشية.

ولكن في القرن الواحد والعشرين، بدت متطلبات القوات العسكرية المسلحة متنوعة بشكل أكبر مما كانت عليه من قبل، في حين أن العديد من الأشخاص سوف يتوقعون تغيير الدور بناءً على انتشار الجنود.

وحيث لا يمكنهم التدرب فقط في الحرب التقليدية، أو وقت القتال كما ذكر في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن يجب أن يكونوا قادرين على توجيه ضربة مضادة، والتزود بخطوات تعزيز السلام، وحملات سلوك العلاقات المدنية.

ومن جهة أخرى، تعتبر الأهمية الدقيقة في الحصول على قوة عسكرية مشكوك بها قد جلبت إلى البيت بواسطة حرب العراق عام 2003. لقد كان زمناً مختصراً لفوائد الولايات المتحدة الأمريكية في صنع السلام وبناء أمة كان لديها كل مقومات الاحترام، ولكنها تعرضت للذل عند تدخل الأمم المتحدة لتحسين الوضع في الصومال في الفترة الواقعة بين عامي 1992 إلى 1995.

لا يُنظر إلى ما سمي بالعمليات العسكرية في حروب أخرى على أساس كرامة القوة القصوى الباقية للعالم بشكل غير مرتب، وغير حاسم، حيث تكون الإصابات مؤكدة لتساوي المخاطر. وأينما حلت تلك العمليات، فقد كانت تشكل القوة العسكرية المسلحة لدول أخرى، وقد لاحظ الخبير الإستراتيجي الأمريكي "مارتن كوربس" الحاجة الماسة إلى متابعة التدريب من أجل المدى الواسع للاحتمالات، وتحضير عناصر الجيش من أجل القتال في حروب تقليدية، والتي تتضمنها عمليات حفظ السلام، والوصول إلى تخفيف الألم عن البشرية. وفيما يذكر على أنه حرب الكتل الثلاث.

ولكن قد تعتبر هذه الإثارة للقوة العسكرية متعددة المهارات غير ملائمة لتأكيد الأمن والاستقرار، وذلك في خضم الفوضى التي لابد ستنفجر بعد النتائج التالية الفورية، وذلك كما حدث بعد غزو العراق.

لا يمكن للإستراتيجية أن تكون ناجحة بدون التطبيق، وهذا ما اكتشفته الأطراف المتحاربة على الجبهة الغربية خلال الحرب العالمية الأولى والذين صعقوا بتكاليفها الباهظة. أما في القرن الواحد والعشرين، فقد كانت التكاليف مناسبة بسبب استعمال المدفعية كجزء رئيسي، والتي أدت مهامها بشكل جيد استطاع في النهاية إنهاء الحرب بتحقيق النصر العسكري الذي يعتمد على الهدف والخصم، ولكن العديد من الدول الآن أصبحت تعاني من الصعوبات في تنظيم برامج مناسبة لاحتواء أعداد الأسلحة وأنظمة التأثير الحاسم في الوقت الذي أصبح فيه تسليح قوى طلائع الجيش مكلفاً جداً حيث أن الحاجة لحفظ القوة العسكرية يعتبر عنصراً في حملة التخطيط.

تعتبر القدرة على دعم فصائل الجيش في حقل المعركة خطير كما في الحرب الأهلية الأمريكية عندما كان نقل الجنود وإيواءهم وتمويلهم العالي قد أعطى الشمال - الوفير صناعياً - فائدة استثنائية بالمقارنة بالاقتصاد في الجنوب الفقير والزراعي.

ومن ناحية ثانية، فإن إظهار نفس الحيوية كان واضحاً في جنوب غرب المحيط الهادي في الحرب العالمية الثانية عندما تركت القوات العسكرية اليابانية تتضور جوعاً في مكان بعيد وغير ملائم، وبسهولة مزقت خطوط المحادثات.

وفي موقف آخر، فقد كانت القوات العسكرية الأسترالية قادرة أولياً على تجنب الاشتباك الدموي، واستهلاك الوقت وذلك في اتباع طريق جانبي ببساطة، وبشكل منعزل عن القوات العسكرية اليابانية في أرض المعارك الرئيسية في "نيو جوينا" وبمحافظتهم على "الروبال".

تحتاج الدول التي لا تكون مناسبة للإنتاج المادي إلى تأكيد التزود المستمر إذا كانت الدول الصانعة تعد لحرب تقليدية.

فقد كانت كلٌّ من إيران والعراق مجبرتين على الاستفادة من فرصة إرجاء العمليات في قتالهم الطويل لبعضهما البعض في عام 1980، ويعود سبب ذلك بشكل رئيسي إلى نفاذ مخازنهم من السلاح والذخيرة.

ولذلك، فإن تأدية إستراتيجية فقيرة من قبل أحد الجانبين تجاه الآخر قد استفادت من استغلال فرصة هذا التوقف. وفي هذا المجال، يبرز عنصر معقد هنا في طريق القرن الواحد والعشرين، والذي يكمن في أن الدول المنتجة للسلاح تواجه مخاطر الازدراء العالمي إذا ما قامت تلك الدول بنقل السلاح للدول المتحاربة أثناء الحرب، ما لم تستطيع تلك الحرب السيطرة لكونها كانت قد نشأت بسبب الدفاع عن النفس، أو ظن أنها ستكون لمصالح القوة العسكرية العظمى.

## صنع الإستراتيجية:

تقوم معظم القوى العسكرية بتطوير خطط الاحتمالات الطارئة لسيناريو نزاع مقبول. ولكن التاريخ قد أوضح على الدوام من أن كل موقف يختلف عن الآخر.

فالهجوم قد يحدث من جهة غير متوقعة، كما حدث في سنغافورة عام 1941 عندما نزلت القوات العسكرية اليابانية على جزيرة "مالايا" بعيداً عن البحر، كما هو متوقع في الخطة البديلة للدفاع البحري الواسع، أو ربما صدر عن مصادر غير متوقعة، كما حدث في هجوم تنظيم القاعدة على الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001.

وفي هذا المجال عندما طلبت الإدارة الأمريكية الثأر من قادة تنظيم القاعدة وتابعيهم في أفغانستان، فقد اكتشفوا أن قادتهم العسكريين لم يكن لديهم خطة خاصة في حال الطوارئ.

وهكذا، فعلى الرغم من أن التجربة الإستراتيجية تستطيع أن توفّر نفاذ بصيرة، ومذاهب مصطفاة منها، وتستطيع أن توفّر مناخاً مفيداً للتخطيط، فإن التاريخ يعيد نفسه، ولذلك، فالمذاهب يجب أن تكون أنيقة لتلاقي التحديات من كل مجتمع عملي خاصةً ومن كل قوة للخصم.

وكما يقال دائماً، أن عبارة: "القوات العسكرية المسلحة تجهز لقتال الحرب التالية عن طريق دراسة الحرب الأخيرة"، لها بعض الأساس من الصحة، مع مثال ملاحظ جداً حدث في فرنسا عام 1930.

ففي حين كانت الإستراتيجية الفرنسية في حالة هجوم الألمان سابقين بدء الحرب العالمية الأولى، ولديهم الواسطة في خط "ماجينوت" المحصن على طول الحدود المشتركة مع الألمان، وخلفه كان يوجد الجيش الفرنسي، ولديه الوقت الكافي للحشد. ولكن نرى في إستراتيجية الألمان أنه لم يكن لديهم النية لتكرار أخطائهم السابقة، وفي هذه المرة كانت قواهم العسكرية ببساطة تمتد حتى اجتاحت جميع أنحاء خط "ماتجينو" من خلال اختراقها لغابات "الأنديز" و"بلجيكا" المحايدة حديثاً.

وعلى ضوء الوتيرة الدرامية لتطور التكنولوجيا المعاصرة، فقد يقع مخططو الحروب اليوم في نوع مختلف جداً من سوء التقدير، نظرياً لتوقعهم أن قدرات خصمهم ستكون أكثر تعقيداً مما هي الآن، ولذلك، فإن العديد من المحللين الغربيين قد أعجبوا بالقدرات التكنولوجية التقليدية للولايات المتحدة بحلول نهاية الحرب

الباردة، لذلك فقد نسبوا مستوى مماثل أو متقدم نسبياً لدرجه أكبر من المهارة العالية إلى الخصوم المحتملين. ولكن هذا النوع من تضخم التهديد قد قيّد - ولو جزئياً - الإدراك بأن أي طرف يريد محاربة الولايات المتحدة يجب أن يلجأ إلى الحرب اللامتماثلة لمحاولة استغلال الضعف الأمريكي، وذلك بدلاً من القيام بمحاولة - عقمها المؤكد تقريباً - لهزيمة الولايات المتحدة. وقد تأثر هذا النوع من الفكر بالميل الإستراتيجي المشترك أيضاً. وهكذا، وبعد أن استنتج المحللون أن القوات المعادية تريد استعمال الأسلحة والوسائل غير التقليدية، فقد قاموا بتركيز انتباههم على نوع التهديدات التي قد تولدها الأطراف في بيئة تقنية متطورة، والتي قد يولدونها بأنفسهم. وهكذا، فإن ثمة أدباً كاملاً قد انطلق عن الحرب الإلكترونية، وآخر عن الحرب الجوية. وبالمثل فإن المخاوف تزايدت من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الباليسيته والنووية، والبيولوجية، والموارد الكيماوية ومخاوف أخرى من قيام (الدولة المارقة) بشن الهجمات أو في ساحة القتال لنشر أسلحه الدمار الشامل. لقد قادت هذه الأنواع من الانشغالات الكثيرين لتجاهل احتماليه أن أطرافاً ذوي قدرة تقليديه قد يختارون نظريه تقنيه بسيطة بدلاً من ذلك، كمتسللين من تحت الرادار عوضاً عن محاولة مهاجمته.

وقد استخدمت عناصر تنظيم القاعدة مهارات مدنية سهلة المنال في هجمات الحادي عشر من شهر أيلول، بالإضافة إلى شهداء مستعدين للقيام بعمل تأثيرات مدمرة.

ومن جهة أخرى، فإن طرود فيروس الجمرة الخبيثة قد سُلّمتْ - ليستْ بالصواريخ الباليستيةِ - ولكن بالنظامِ البريدي الأمريكي.

لم يستهدف أي من الإرهابيين أو المحاربين نظام القيادة والسيطرة أو غيرها من نظم تشغيل شبكات الكمبيوتر عن طريق القرصنة، ولكنهم زرعوا القنابل المحلية الصنع في الطرق، وخبؤوها في جثث الحيوانات التي أطلقوها من عربات تجرها الحمير، كما أن مقاتلي تنظيم القاعدة لم يختبئوا في أبنية عالية متعددة الطوابق، ومكيفة ومرفهة ولكن في كهوف تكاد لا تتسع لإيواء عنزة. وكانت أساليبهم بالتواصل مع بعضهم البعض بواسطة مراسلين أو البريد أو حتى الحمام الزاجل،

فكيف كان لهم أن يخبئوا معلومات مشفرة على شبكة الإنترنت.
لربما يتطلب الموضوع إستراتيجيات جيدة ومنطقية لسيناريو أسوأ، ولكن المخططين يجب أن يكونوا قد تعلموا في فيتنام وأفغانستان بأن أسوأ ما قد يحصل سيكون بجميع الأشكال والأحجام.
ولذلك، فإن الاستخبارات الجيدة على نقاط قوة وضعف الخصم تعتبر شيئاً أساسياً.
ولكن سيحتاج القادة إلى تقرير مفصل عن قرارات خصومهم العسكرية وجهوزيتهم، وردود أفعالهم المتوقعة قبل أن يستطيعوا تشكيل خططهم الميدانية.
وفي المقابل، فإن القدرات المادية والإنشائية قد أصبحت الآن أسهل، ويعود الفضل في ذلك إلى التطور بتكنولوجيا الرصد والمراقبة، ولكن حسابات ردود الفعل الممكنة ما زالت على نفس درجة الصعوبة السابقة لإتمام حساباتها عندما تهاجم بعض الأنظمة حيث تكون قادرة أحياناً على التنقل - بشكل واسع - والاستمرار بدعم الحرب وذلك بسبب التعريف الشائع للأهداف القومية، أو بدافع الخوف من الخيارات الأخرى.
وفي حال وجود تشجيع قوي لهم، ستجد العدائية لها أهدافاً، ولكنها ستكون صعبة التحقيق.
ولكن، ليس باستطاعة جميع الحكومات أن تعتمد على الجيش الشعبي في حالات الحرب. فلو كان هناك خصلة من هذا الشعب قد أسيئت معاملتها، أو كانت لهم طموحات لتحقيق استقلاليتهم، فإنهم ربما سيحيدون عن الدفاع عن الحكومة، وربما أيضاً سيرحبون بفكرة الحرب كفرصة لإعادة ضبط وتوازن القوة.
وهذا الشعور الضمني بعدم الرضا، إنما يسهل استغلاله بفعالية عالية بفترات الحرب كما رأينا في الإضرابات في البلقان، واليونان، والهند خلال الحرب العالمية الثانية وبشكل أقرب في علاقة أمريكا بحلفائها الشماليين بأفغانستان والأكراد في العراق في عام 2003.
تخطط بعض الدول دفاعاتها ضمن نطاق الضباط المحليين المنتظر منهم ممارسة كمية عالية من الأداء في حالات الهجوم المسلح. وقد أسست أندونيسيا سياسة

مشابهة مبنية على اللجوء لحرب العصابات، وذلك من أجل أن تستطيع حماية البلد بكلفة منخفضة.

وفي بعض المناسبات، كان ثمة ضباط محليين قد أظهروا القبلية فعلاً من خلال التصرف المستقل في الحكومة المركزية، ولكن إعطاءَهم طرائق عنيفة وقبضة حديدية قد شكلت فيما بعد قوة قيادية.

بيد أن البعض من هؤلاء القادة كانوا يجدون صعوبة في حشد السكان المحليين لتجنيدهم ضمن قوات حرب العصابات التي كانت تشكل خطراً ضد العدوان الخارجي في نهاية الأمر.

وكما الانتفاضة الشعبية في "تيمور الشرقية" في التسعينيات من القرن العشرين، والتي أظهرت أنه من الصعب تصور وجود درجة عالية من الحماس للدفاع عن دولة المواطنين الذين تعرضوا في زمن السلم للقمع الاجتماعي والسياسي.

وفي المقابل، فعندما تحد الاستبدادية من استقلالية القادة العسكريين للنظام بسبب مخاوف أمنية، يمكن أن يكون من السهل نسبياً أن تقوض قدرة النظام على إجرّاء حملات عسكرية.

كان "صدام حسين" لا يثق في أي من قادته قبل غزو العراق عام 2003، لأنه ومن خلال الحرب الإيرانية العراقية قبل نحو خمسة عشر عاماً، وبالتالي فإن القوى الإقليمية لم تكن قادرة على العمل بشكل مستقل عندما توقف التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة عن قيادة وسيطرة الشبكات.

كان من الممكن لتجربتهم طعم مرارة الهزيمة السابقة أن تقلل من شأن استعداد الجيش المنافس على القتال، ولكن هذا لا يعتبر عذراً لهم لهجر مواقعهم.

وهنا، فلا بأس من ذكر البند الثالث من اتفاقية "جنيف" والتي تُحرم قتل المقاتلين الذين سلموا أسلحتهم، والجنود الهاربين، خصوصاً هؤلاء الجنود المحترفون، والذين لا يمكن أن يضمنوا بقاءهم بشكل سلمي، والذين استسلموا، بعد أن كانوا واقعين تحت وابل القوى النارية الأمريكية الهائلة أثناء حرب الخليج 1991، الأمر الذي أدى بالآلاف من جنود الجيش العراقي ببساطة لأن يتركوا مراكزهم خلال

غزو عام 2003.

من المحتمل أن تتأثر عزيمة قوات العدو بخبرة عسكرية سابقة، وربما لأنها قد اكتسبت الثقة في قدرتها على هزيمة خصومها، أو على الأقل، من أجل البقاء سلمياً بشكل نسبي، أو أنه قد يكون لديهم علم في حدود اختصاصها، وإن كان هذا الأخير قد يبدو استجابة لوعود سهلة لتحقيق النصر العسكري في الجانب الآخر، فإن آثاره ستكون أكثر تعقيداً.

والذي كان معارضاً لها فقد أدركت العسكرية التقليدية الدونية على أنه من المحتمل أن تضع مجموعة من الردود غير المتناسبة، بحيث تهدف في المقام الأول لتجنب الحرب، والثاني لنفي مزايا القدرة العسكرية المتفوقة. ترجِّح هذه الاستجابات لكي تشمل تكتيكات سياسية تهدف إلى التشكيك في شرعية العمليات العسكرية والتقويض المحلي والدولي، والإقليمي للدعم.

ولذلك، فمن المحتمل أن تكون هذه التكتيكات قد فشلت، بالإضافة إلى أنها قد تلجأ إلى حرب العصابات، و/ أو الإرهاب. ولكن المثير، أنه حالما تم تسريح أولئك الجنود العراقيين المستسلمين، فقد قام العديد منهم بالتطوع من جديد واستخدام عتادهم ومهاراتهم للهجوم على القوات المحتلة.

ستكون الخيارات الإستراتيجية متأثرة بشدة بجغرافية مسرح العمليات. فالأراضي المفتوحة المنبسطة التي يسهل مراقبتها، والدعم الجوي الدقيق، والمناورات الأرضية السريعة، هي الأسباب التي تجعل قادة الجيش يحبون الصحراء على العكس من الأراضي المخضرة بكثافة، والتضاريس الوعرة التي تجعل من الصعب تحديد موقع العدو. وتعقّد من الاستهداف وتبطئ من تنفيذ العمليات. وتعرض القوات البرية لهجمات مفاجئة. كما أن الظروف المناخية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

ومن ناحية أخرى، فقد ساهمت درجات الحرارة في إلحاق بعض أكثر الهزائم العسكرية في التاريخ، في حين أدت الأمطار الموسمية إلى تأخير وتعقيد العمليات في بعض البيئات المدارية، واستطاعت الرياح والضباب إحداث تغييرات في الاتجاهات الإستراتيجية.

إن التطور الحضاري قد يعني أن القوات البحرية لم تعد في خطر الخروج عن المسار، وأن المفجّرين لن يحجزوا بعد الآن على اليابسة بسبب الغيوم المنخفضة أو في عدم قدرتهم على تحديد أهدافهم. ولكن التقلبات المناخية ستسمر في تعقيد العمليات.

وهكذا، فإذا كان مسرح العمليات بعيداً، فإنه لابد من إيجاد قواعد لدعم العمليات، حيث المنافذ سهلة الوصول وقواعد الأمن تكون مرغوبة لإطلاق العمليات، وتأمين احتياطي المؤن والتعزيزات وأمن الإشراف على ساحة المعركة، وتأسيس مكافحة البحث ومرافق الإنقاذ، حيث يعتبر العنصر الأخير أساسياً لمنع العدو من القدرة على استخدام الرهائن كسياسة في وقت الحرب.

يُنظَر إلى المنفذ على أنه إصرار مهم في أية إستراتيجية عسكرية، فكلما توفرت الخيارات المؤسسة، كانت المرونة الإستراتيجية أعظم. ولذلك فإن المفاوضات مع حكومات الدول المحاذية لمسرح العمليات يمكن أن يكون عملاً مطولاً، ويبطئ من أوقات الاستجابة، ويحدد الخيارات الإستراتيجية، كما وجدت الولايات المتحدة في أفغانستان عام 2001.

إن المنع من الدخول قد يجبر على تغيير في البنية الإستراتيجية، وذلك كما فعلت تركيا حين سحبت دعمها بسبب احتلال أمريكا للعراق عام 2003 تحت الضغط الشعبي.

ومن أجل الاستجابة لمثل هذه المشاكل، فقد وضعت وزارة الدفاع الأمريكية سياسة مفاوضات للدخول لأكثر عدد ممكن من الولايات، في حين كانت الولايات الأخرى غير قادرة على ممارسة المستوى نفسه من الضغط، ولكن معظم حروبها ستستمر.

ولكي تقاتل مع جيرانها، من أجل إزالة الحاجة للقواعد البعيدة، فإنه يجب على قادة الجيش أن يكونوا مجهزين بالاستخبارات على مواقع الأهداف المحتملة والمرغوبة، والاستخبارات الجيدة على وظيفة الأهداف المحتملة تكون انتقادية عندما يصبح استهداف الأخطاء ذخيرة ملازمة لمكافحة وسائل الإعلام، كما أن قائمة الأهداف المحظورة عبارة عن ميزة حرب حديثة، وذلك من أجل تقليل حجم

كل من الجرحى المدنيين، واحتمال السلم الميكانيكي.

وهي مهمة لمعاصرة صناع الإستراتيجية، والتي هي فهم السياسة الخارجية، حيث إن قوة البلاد الاقتصادية والاجتماعية هي التي تخطط للمهاجمة، كما أن فشل الاستخبارات الأكثر أهمية وتكليفاً لعملية غزو العراق لم يكن أكثر ضخامة من قابلية أسلحة الدمار الشامل المزعومة الخاصة لصدام حسين، ولكن التقييم الأكثر تفاؤلاً لتطورات الغزو السابق السياسي والاجتماعي، والوصول إلى مثل هذا الفهم، ليس بالأمر البسيط، ففي بعض الأحيان، قد تتفجر في مكان حيث لا يزال يعتبر حتى هذا اليوم من مصالح الإستراتيجية المحدودة، وربما قد يكون القليل من المعرفة المطورة في مجتمع الاستخبارات، أو متوافر أكاديمياً، وكان مثالاً جيداً ما حدث في عام 1992، عندما انتشرت كارثة بشرية في بلد صغير، وبعيد عن مركز عالم القوة، وعندما فنيت مصالح الحرب الباردة.

كانت قوة الجبر تخطط أحياناً ضد ولاية قوتها الداخلية الغامضة، إما لأن تدريبات الولاية تكون قد أكملت السيطرة على مواطنيها، وحدّت من دخول الأجانب، أو لأنها كانت مدروسة بحيث تعادي كل الاتصالات التي قطعت، أو بسبب مجموعة من الأنظمة الأعلى. وقد كانت هذه بحد ذاتها مشكلة للولايات المتحدة في الأوقات الأخيرة.

يكاد يكون الميل نحو الولايات المعروفة معادياً وشريراً، وقاطعاً لكل الروابط، بل ومخفّضاً لقابليتها من أجل تكديس استخبارات الإنسان المفيدة على الولايات محتملة جداً لمهاجمة الجيش، وتجعلها تعتمد تماماً على تفسيرات الهاربين، والمنفيين، واللاجئين الأقل نزاهة، وكانت قد كُدّست كل الاستخبارات الضرورية، وأخذت العوامل التكنولوجية، والتنفيذية، واللوجستية، والاجتماعية والسياسية بعين الاعتبار.

ولذلك كان على المخططين العسكريين أن يبتكروا خطة من أجل إرغام خصمهم على الخضوع لوصية دولتهم، كما كان عليهم بعد ذلك أن يقرروا أشكال عملياتهم العسكرية الممكنة، والتي تتضمن القيود التي من المحتمل أن تنجز النتائج

السياسية والمرغوبة، وحيث أن عملية صياغة الإستراتيجية لهجوم عام 2001 على أفغانستان كانت موضحة للعديد من العوامل المأخوذة بعين الاعتبار.

كان الهدف الأساسي من الهجوم هو تحطيم قيادة "تنظيم القاعدة" وتجريد جيش "طالبان" من القوة، ولكنه كان يعتبر هدفاً ثانوياً في داخل المجتمع الأمريكي، وذلك من أجل التظاهر أمام الشعب الأمريكي في امتلاك الإدارة الأمريكية القدرة على الرد بسرعة شديدة، وبالتأكيد على قوة التخطيط أو انتشار الجيش، ولكن لم يكن لدى الجيش الأمريكي خطط للحالات الطارئة من أجل الهجوم على أفغانستان لأنه - حتى اليوم - لم تظهر كمصدر تهديد محتمل، ولكن، وبعد أن عرضت الخيارات على وزير الدفاع، فقد اعتمد بشدة على القوة الجوية المتضمنة ضربات من صواريخ "كروز" وضربات من القنابل الغير آلية، بالإضافة إلى ضربات جوية مركزة من قبل أسراب الطائرات المقاتلة والقوات الخاصة.

على الرغم من أن اللجوء لاستخدام تلك الصواريخ كانت قد استبعدت؛ لأنها لم تعمل في عام 1998 عندما أطلقت إدارة كلينتون حملة "أنفينت ريتش" أو "الوصول الأزلي" في "تنزانيا" وكان كل من "تنظيم القاعدة" و"حركة طالبان" يائسين ومتنقلين، ولكن ثبت استعمال صواريخ "كروز" مع القصف الموجّه لن يحل هذه المشكلة، ولم يكن لدى هذه المنظمة دفاعات جوية هامة، أو مقرّات ثابتة، أو قواعد لوجستية، أو وسائل لوجستية، أو حتى بنية تحتية للاتصالات لكي يتم قصفها بتلك الصواريخ.

كانت الخيارات البرية والجوية - للوصول إلى الأهداف التي كانت متاحة في مثل بعض محطات الطاقة الخاصة بأفغانستان التي قد تغير كثافة السكان المدنيين وتعزز من دعمها لطالبان - مستبعدة بسبب الوقت الذي ستستغرقه وموقع تجميع القوات اللازمة، ولكي تتفاوض بدخولها مع البلدان المجاورة وتاريخ مقاومة الغزاة، فإن قادة القوات المسلحة كانوا غير قادرين على تصعيد الإستراتيجية العملية التي يمكن أن تُطبق في الإطار الزمني المطلوب، وعلى الأخص أن وكالة الاستخبارات الرئيسية كان لها تاريخ طويل من مقاومة المجتاحين الغزاة.

لم يكن قادة القوات المسلحة قادرين على إيجاد إستراتيجية تستطيع تحقيق هامش الوقت، ولكن وكالة الاستخبارات الأمريكية - والتي كان لها باع بالتدخل في أفغانستان - كانت قادرة على إيجاد إستراتيجية لتحويل الظروف المحلية إلى فوائد، وكذلك تخفيض المخاطر. ولذلك فقد اقترحوا بأنه يجب على الولايات المتحدة تامين الدعم وتشجيع تلك القوات المسلحة الأفغانية لمقاومة التحركات في شمال البلاد ولمساندة القادة المعاديين لطالبان وتنظيم القاعدة في الجنوب.

كان الحلفاء الشماليون قد امتلكوا ما بين عشرة آلاف إلى ثلاثين ألف مقاتل تحت تصرفهم، ولكنهم كانوا قد منعوا من تكثيف هجماتهم على حركة "طالبان" بسبب قلة المصادر والتجهيزات. حيث كانت كمية ضخمة من التجهيزات والتمويل في طريقها إليهم.

لكن تردد "البنتاغون" يكمن في خشيته من الأهمية المعطاة لوكالة الاستخبارات الأمريكية والأحلاف الشمالية، وما قد ينبثق عنه من تأثيرات علماً بأن الأحلاف الشمالية لم تكن عالية الشعبية، وغالبيتهم كانوا من سكان قبائل "البشتون" من ضمن أولئك الذين قد تلتجئ إليهم القاعدة، ولكن ما أثبت لاحقاً، أنهم كانوا دمويين بشكل مشابه لحركة "طالبان" بينما كان الحلفاء الشماليون متواجدين بشمال البلاد لتقويتها وتعزيزها بفرق جوية وإدخال الوحدات الخاصة، ولكن ذلك أيضاً عنى تقوية نفوذ طالبان في الجنوب، وكان ذلك بهدف تخفيض الأخلاقيات وتقسيم قواهم وتشجيع القبائل المحلية على العصيان.

كانت الولايات المتحدة قد بدأت سلفاً بالمفاوضات مع الدول المجاورة لأفغانستان التي كانت بدورها معنية بالتأثيرات الممكنة لأي حرب، وانعكاساتها عليها، وما هي إمكانية الاستفادة من حالة كهذه بالنسبة لهم. ولضمان اشتراك باكستان، وتعاونها في العقوبات المفروضة عليها بسبب إجراء الاختبارات النووية في عام 1998 فقد ألغت نهائياً، ومع كميات سخية من الإعانات، وإلغاء الديون التي قد أمنت أيضاً. بالإضافة إلى كثير من المساندات التي عرضت أيضاً على شماليي أفغانستان من الجارة أوزبكستان لضمان القواعد الجوية.

كان هدف تلك الحملة طمأنة السكان الأفغان، وأيضاً حثهم على الاقتناع بفوائد التغييرات السياسية كحركة إلى الإمام. وكذلك حثهم وإغراءَهم بتمويل إعادة الإعمار بواسطة مجتمعات دولية، وأيضاً توفير المساعدات الغذائية، والتي كانت جارية عن طريق البث والمنشورات.

كانت حملة الإقناع ناجحة - وإن بشكل جزئي - لأن العديد من الأفغان كانوا جاهزين لتغيير في الحكومة في الوقت الذي لم يكن فيه لحركة طالبان دور قيادي في بذل جهود مكافحة لتلك الحملات وذلك لأنهم كانوا قد حرموا من أغلب وسائل الإعلام في البلد.

ولكن بداية الإستراتيجية العسكرية كانت فاشلة لأنه كان هنالك أهداف قليلة لضربها، وزرع قوات خاصة كان من المفترض أن يتم بسرعة عندما واجهوا وعورة التضاريس، في حين أن زعماء القبائل بدورهم قد رفضوا الخضوع.

ولذلك، فقد كان لابد من تحول في إستراتيجية عمل وكالة الاستخبارات الأمريكية، والتي تحولت فعلاً عوضاً عن ذلك إلى القيام بالحملات الجوية لتؤمن الغطاء الجوي لتحالف الشمال في الدفاع أمام لجنوب.

رافقت القوات الأميركية الخاصة ذلك التقدم، داعية إلى الضربات الجوية على خطوط المجابهة في مناطق "طالبان" وقد أدى ذلك إلى إضعاف مواقعهم، وزاد في صلابة عزيمة تحالف الشمال، وبعد أن أقنع ذلك الزعماء العشائريين بأن ميزان القوى قد انتقل أخيراً نحو الشمال كما اختبرت الولايات المتحدة في أفغانستان، أن صياغة إستراتيجية صحيحة وناجحة يعتبر مقترحاً صعباً في الحروب المحدودة.

تُعدّ القابلية التقنية النسبية عبارة عن مجرد عامل واحد فقط من بين الكثير من العوامل التي من غير المحتمل أن يكون أي منها مقرراً أساسياً، أو اجتماعياً، أو سياسياً، وكذلك الظروف البيئية على وجه الأرض، وعلى الأخص المحلية ومواقف الخصوم اتجاه استخدام القوة، وغالباً ما ستكون المتطلبات السياسية المتناقضة مؤثرة لكي يكون لديها أي فرصة للنجاح على أن تتوافق مع هذه الحقائق بدلاً من التفضيلات المؤسساتية.